

قراءة في أشكال نزع ملكية الجزائريين باسم المنفعة العامة خلال الفترة الاستعمارية:

(L'expropriation pour cause d'utilité publique.)

" منطقة غليزان نموذجاً "

أ.ة: ليلي بلقاسم

عضو باحث بمخبر الدراسات المغاربية

جامعة وهران.

المقدمة :

كان الشغل الشاغل للاستعمار الفرنسي في الجزائر كيفية الاستحواذ على أراضي الجزائريين وتأهيلها بعناصر دخيلة على المجتمع الجزائري وخلق المراكز الاستيطانية Les centres coloniales وتوسيعها فتعددت الأساليب من أجل سلب العقار ومنحه للأوروبيين من خلال الاحتماء في الكثير من الحالات بغطاء التشريع ومنطق الدولة الغازية. وانطلاقاً من النظام التقليدي للملكية في الجزائر المعقد تفننت الإدارة الاستعمارية في إيجاد الحلول والطرائق لاحتكار الملكية لصالح الاستيطان ومن بين هذه الصيغ "الحجز والمصادرة لصالح المنفعة العامة".

وبهدف تكريس الفكر الاستيطاني لجأ الاستعمار إلى خلق مبررات المصادرة وذلك من أجل خلق عدد كبير من مراكز التعمير واستيعاب المزيد من المهاجرين فكان أول قرار ينص على ذلك هو قرار قائد الجيش الافريقي 17-10-1833 وأكدته قرار 04-11-1834 بهدف حصر كل الصيغ من أجل حصر الملكية بما يلائم تحقيق أطماع التوسع في الجزائر. ولقد استعملت هذه الصيغة منذ الأيام الأولى لسقوط مدينة الجزائر بهدف شق الطرق لربط المناطق المحتلة ببعضها البعض وتسهيل مهمة الجيش. وبعدها أعلن الجنيرال بيجو (Bugeaud) في أبريل 1841 " أن الملكيات الخاصة أو الوقفية التي يتبين أنها ضرورية لاستعمار تنزع بسرعة لصالح المنفعة العامة."⁰¹ وبعدها صدر الأمر 01-01-1844 الذي أباح في المادة 25 نزع ملكية الجزائريين لصالح الاستيطان في حالات⁰². كما حدد في المادتين 26 و 28 أسباب نزع الملكية والتي أكدها قانون 16-06-1851 من خلال المادة الرابعة والمادة 19 والتي أضفت الشرعية على المصادرة والحجز للصالح العام في الجزائر وعلى ضرورة التعويض بعد إثبات حق الملكية من طرف المالك بعقد معترف به ومع ذلك فإن التعويض نادراً ما كان يلتزم به، وإن حدث فإنه يخس القيمة الحقيقية للملك. انها الظاهرة الذي أعطت فرصة كبيرة للكولون من أجل امتلاك عدد كبير من الأراضي واعتبرت الادارة الاستعمارية ذلك ضرورة لا بد منها وللدولة الحق في شراء عقارات القبائل بغرض إقامة المدن والقرى والضيع وتوسيع محيط المراكز وإقامة التحصينات العسكرية وتشبيد الأحواض المائية والخزانات ومطاحن الدقيق ووضع قنوات الصرف والري⁰³.

شملت عمليات الحجز والمصادرة المساحات الزراعية والغاية التي استغلها الكولون في الغالب لتوسيع ملكياتهم وكمثال على ذلك في فترة الحاكم شانزي (Chanzy) بعد قرار 25-02-1878 الذي أعلن فيه عن الحجز والمصادرة باسم المصلحة العامة من أجل خلق مركز المطمر* (Clinchant) بصفة عاجلة للأراضي اللازمة . وقد تمّ اشعار الأهالي بتاريخ 11-04-1878م على فتح تحقيق بهدف نزع الملكية لـ "عرش الحساسنة" الملحق : 01 الذي خضع سابقا لتطبيقات التحديد والتوزيع (Délimitation et Répartition) المتعلق بالسيناتيس - كونسيلت (Sénatus- Consulte) بتاريخ 05-12-1866 و "عرش تحمّدة" الذي خضع لنفس القرار بتاريخ 05-12-1866. وهي قرارات استهدفت تفكيك العروش الجزائرية وتحديد أراضيها وتوزيعها وخلق الملكية الفردية. وقد مسّت عمليات الحجز مساحة 596 هكتار و 16 آر و 60 سنتيار من أراضي عرش الحساسنة، أمّا القسم الأكبر فشمّل أراضي "عرش تحمّدة" بمساحة تقدر بـ 1.152 هكتار و 80 آر و 50 سنتيار أي مجموعه 1.748 هكتار و 97 آر و 10 سنتيار أغلبها أراضي زراعية ورعوية يسودها الصبار والتين إلى جانب البساتين ، والمعروفة بعدة أسماء منها: الحمري، بوخلوة، تيرس، الرملة... وشملت أيضا 218 فرد من سكان العرشين⁰⁴.

وخلال عملية توسيع المركز ذاته المطمر سنة 1892م (L'agrandissement) الملحق: 02 احتاجت الإدارة الاستعمارية للمزيد من الأراضي، فتم حجز بنفس الصيغة السابقة ونزع بصفة جماعية مساحة 642 هكتار و 86 آر و 86 سنتيار من الدوّار الأهلي (Douar-Communal) "المصباحية" شمل العديد من العائلات من ضمنها عائلة "ذراعوا" بمساحة 39 هكتار و 36 آر و 30 سنتار جُلها أراضي زراعية ورعوية، وعائلة "عرايش" بـ 03 هكتار و 87 آر، وعائلة "مصباح" بـ 74 هكتار و 75 آر و 10 سنتيار، وعائلة "بليلة" بـ 01 هكتار و 37 آر و 40 سنتيار، وعائلة "غلايمية" و"العوايشية" ببلاد المصباحية التحتانية ، في حين ببلاد الغربية نتاج المصباحية شملت عملية الحجز مساحة 17 هكتار و 48 آر، إلى جانب عائلة "عبيد" والبراهمية ببلاد العبايدية، وعائلة الطواهرية بمساحة 15 هكتار و 17 آر و 40 سنتيار شملت في الغالب الأراضي الغاية والمراعي. وعائلة "معافة" ببلاد بوداود بمساحة 16 هكتار و 04 آر و 30 سنتيار. وبالرجوع إلى أحكام المادة الرابعة من الأمر 01-10-1844 والمادة الثانية من مرسوم 08-09-1859 أعلنت الادارة الاستعمارية أنه يسمح للمالكين والمعنيين ممن شملهم قرار الحجز أنّه في مدة 10 أيّام من 23 مارس إلى غاية 03 أفريل بإيداع ملاحظاتهم في السجل، إلى جانب مخطط التقسيم والجدول الإرشادي في أمانة البلدة المختلطة يلل** وفي دوار المصباحية⁰⁵.

أمّا عن مسألة التعويضات (les compensations) فاقتزنت بتحقيقات وشروط من بينها تقديم عقود الملكية من طرف الأهالي المعنيين وتحديد الورثة وطبيعة العقار والمستفيدين منه، وقدرت قيمتها بـ 30 فرنك للهكتار بالنسبة للأراضي ذات الجودة الممتازة . لهذا وفي اطار سياسة التمويه والتضليل استغلت

الإدارة الاستعمارية الظروف الشخصية لا سيما منها العائلية المتعلقة بالورثة لحيازة الأراضي لصالح الاستيطان أو تلك المتعلقة بالديون والاقتراض والتي تجبر الفلاح الجزائري على الالتجاء إلى الاقتراض من المعمر فيقع في فخ الربا ما يعني ضياع حيازته العقارية. و هنا يتضح الدور الخطير الذي لعبته فئة المستوطنين في تجريد الجزائري من أرضه بالتواطؤ مع الإدارة الاستعمارية فالتعويضات كانت توزع تحت رعاية وإشراف "القسايد" (Caid). فلقد تم انتقال العديد من الأراضي بمنطقة غليزان لأسباب من ضمنها انعدام الوريث و لهذا نقرأ في الأرشيف المحلي لبلدية المطر تسجيل العديد من الاحتجاجات والشكاوي من طرف الجزائريين بالمنطقة من ضمنها الشكاوي المشكلة من طرف أفراد من "عائلة المصابحية" حول القيمة المالية المخصصة للتعويض منها تلك التي رفعها "أحمد ذراعو" بتاريخ 01-09-1892 والذي شرح فيها أنه لم يتلق أي مبلغ من صندوق التحصيل والمساهمات (بغليزان المخصص له من طرف الدولة، وكان الرد من طرف الادارة الاستعمارية أن المبلغ تم قبضه لصالح ثلاثة من الأهالي جلبهم "قدور بن ذراعو"، وقد أكد المعني في عريضة الشكوى أن إخوته الثلاث لا يسكنون بغليزان ولم يتحصلوا على أي تعويض من المحصل (Caissier) وفي المقابل أكد تقرير المحافظ أن المشتكي يبدو أنه مدين للمعمر فليب غوبرت (Phillippe Goubert) تاجر بغليزان والمسجل في الرهن العقاري بتاريخ 05-07-1887م كما أن المالك سلم دعوة نهائية لم يستجب فيها، وعليه فإنه تم ايداع 91 فرنك و 75 سنتيم من مجمل 3.189 فرنك بصندوق التعويض بمستغنام⁰⁶. وهنا يتضح حجم المراوغات التي تعرض لها الفلاح الجزائري من خلال انتقاله عبر مختلف المخطات وخلق المضايقات والمتاعب خلال عملية التعويضات بعد عمليات الحجز والمصادرة استغلت فيها الظروف المعيشية الصعبة التي كان يمر بها الجزائريون جراء سياسة التفجير المتعمدة تليها الاجراءات المقننة لسلب الملكيات، فنزع الملكيات لصالح العام أدت إلى فقدان التدرجي لأخصب الأراضي الزراعية الأكثر إنتاجا وتقليص المساحات الرعوية التي كانت تشكل مصدر رزق للجزائريين في كامل المنطقة الأمر الذي دفع إلى التفهقر السكاني جراء الهجرة وانتشار الجوع والفقر والأوبئة.

وما يمكن الاشارة إليه هنا أن قيمة التعويضات كانت تختلف ما بين المعمر والأهالي الجزائريون والتي في الغالب كانت تنزع ملكياتهم قبل تعويضهم في انتظار برنامج الميزانية، وعادة ما كانت تتم بمبالغ زهيدة تتنافى وقيمة الأرض الحقيقية، فيما تنتهي التعويضات للمعمرين والموالين للاستعمار إما بأراضي إقليمية ذات جودة عالية مماثلة أو بمبالغ مرتفعة وهذا ما نقرأه من خلال محضر الإخطار الموجه للمعمر "برنيلجيار فرنسوا" (François Bernaljjar) الساكن بغليزان والمالك لقطعة أرضية بعمي موسى*** بمساحة تقدر بـ 20 هكتار حيث تم تعويضه بـ 3.000 فرنك أي ما قيمته 150 فرنك للهكتار مع قيمة فوائد قدرت بـ 100/1 منذ تاريخ أخذ الحيازة بتاريخ 01-10-1879⁰⁷. ومن ذلك أيضا تعويض القايد "مخ" بإقليم الحمادنة*** خلال خلق المركز بامتياز معادل للمساحة المحتجزة بـ 14 هكتار و 41 آر في مقابل انتزاع 13 هكتار و 49 آر و 20 سنتيار وهذا مراعاة للخدمات التي قدمها لفرنسا أثناء إخماد ثورة فليتا سنة 1864م. بحيث كان ضمن فرقة الثوم**** في سهل الشلف⁰⁸، وهذا وفق ما ورد في أحكام المادة

الثانية الفقرة الثانية من مرسوم 15-07-1874 . ويدخل هذا في إطار السياسة الاستعمارية القائمة على التمايز الاجتماعي بدعم بعض القيادات المحلية من خلال خلق التحالفات معها من أجل تسهيل مهمة الاستيطان وتنفيذ برامجها الاستيطانية.

ومن خلال قراءة الوثيقة الأرشيفية المتعلقة بجدول التعويضات للدفعات المالية المسلمة للأهالي ممن مسهم الحجز والمصادرة خلال توسيع المركز الاستيطاني عمي موسى والذي شمل 276 عائلة بتاريخ 21-04-1881 تراوحت قيمة التعويضات ما بين 20 إلى 30 فرنك وفق طبيعة العقار ما بين الأراضي الزراعية الموجودة في التلال ذات التربة السطحية الصخرية وما بين الأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة المخصصة في الغالب لزراعة الحبوب⁰⁹ ، ما يلاحظ هو حجم التمييز في دفع التعويضات . كما تم تعويض سكان عكرمة الشراقة^{*****} بتاريخ 10-01-1877 بـ 160 هكتار و 07 آر و 80 سنتياري من أراضي الدومين () في مقابل انتزاع 212 هكتار و 15 آر و 60 سنتياري من أراضي السبيقة التي كانوا يتمتعون بها أي 01 هكتار في مقابل 02 هكتار لصالح الاستيطان في مقابل الحصول على ملكية نهائية وهذا بغرض تأسيس مركز الحمادنة.¹⁰ وهذا بعد موافقة جماعة الدوار والتي في العادة كانت تتشكل من أعوان الاستعمار المتعاونين ، وفي المقابل تم اقضاء خلال عملية التعويض عدة أسماء منهم الصغير الحاج الجيلالي وبن عبد القادر من عبيد الشراقة بالحمادنة بحجة تركهم الحمادنة منذ 29 سنة دون زراعة الحيازة ، ومحمد ولد الشريف بن قيدونة الذي لم يزرع الأرض منذ سنتين وعدم امتلاكه السند القانوني واعتبرته مجرد خمّاس¹¹ . ونزع ملكية ورثة الطاهر بن الهاشمي المقدرة بـ 305 هكتار بحجة عدم دفعهم للريع العقاري مما أدى إدراج الملكية ضمن مصلحة الدومين وحرمان الورثة من التعويض¹² .

وبالرغم من سياسات الحجز والمصادرة التي مست الكثير من المساحات الاقليمية بالمنطقة للصالح العام إذ يسجل حالات الرفض والوقوف أمام المشروع الاستيطاني ويعد شكلا من اشكال المقاومة السلمية، فخلال توسيع المركز الاستيطاني عين كرمان^{*****} - واديهيو حاليا- رفض سي محمد بن يمينه البيع للإدارة الاستعمارية بإقليم المرجة سيدي عابد بجوالي 75 هـ وقد أدرجت هذا الشخصية في التقارير الفرنسية ضمن الأشخاص الأكثر غنى في الاقليم والأكثر عداء لفرنسا الأراضي التي جاء حجزها بهدف تثبيت 14 عائلة أوروبية والتي انتزعت منه فعلا لأجل المنفعة العامة¹³.

الخاتمة :

وانطلاقاً من السياسة العقارية القائمة على نهب الأرض الهادفة إلى القضاء على الإنسان الجزائري واقتلعه من أرضه وإحلال مكانه الأوروبي المتعطر للثروة، مما أدى إلى تشويه طبيعة الملكية التي أتت على الخريطة الديمغرافية للسكان من خلال التناقص السكاني وزوال قبائل بذاتها. وتحطيم الهياكل الاقتصادية المحلية وهذا بادعاء الاستعمار الفرنسي لحقوق ليست له واستعمال ترسانة التشريع كأسلحة للنهب مما أدى إلى انخيار مؤسسات صلبة كالزوايا والحبوس والعروش ... إلى جانب الخلل الذي أصاب

قائمة البيوغرافيا:

01-Saurin,Jules ,Peuplement Française de l'Algérie par Bugeaud ,S.E. géographique ,Paris,209.

02-M.Crépon,Code annoté de l'expropriation pour cause d'utilité publique,France Algérie et colonie,Paris,P :433.

03-Estoublon(Robert) et Lefebure(Adolph) , Code de l' Algérie annoté 1830-

1895 ,Alger,1896,P :137-142.

*-المطمر (Les Silos): تم خلق المركز الاستيطاني سنة 1878 م على مساحة 1.091 هـ ووسع على

مساحة 775 هـ سنة 1894 م وأبح يعرف باسم الجنيرال كلانشو Clinchant.

04-الأرشييف المحلي لبلدية المطمر:26-06-1878.

** : يليل (Hillil): خلق المركز سنة 1859 م على مساحة 1.725 هـ وتم توسيعه على مساحة 924 هـ سنة

1880 م.

05- نفس المصدر، ملحق بجريدة عيد الصفرء، بتاريخ 22-03-1891، رقم 557.

06- نفس المصدر،01-09-1892.

***: عمي موسى (Ammi Moussa) : خلق المركز سنة 1859 م على مساحة إقليمية تقدر بـ

1.050 هـ ووضع سنة 1979 م على مساحة 924 هـ.

07-نقرا من خلال الوثائق الأرشيفية ان المعمر ذاته أصبح ممثلا للاهالي بالمجلس البلدي لبلدية عين كorman-

وادرهيو - انظر :

A.N.O.M, Renault,2M79c80.

****: الحمادنة (Hmadena): خلق المركز الاستيطاني سنة 1876 م على مساحة 837 م ووسع سنة

1892 م على مساحة 235 هكتار.

***** القوم: قوة اهلية غير منتظمة استعملها فرنسا في مهام استعمارية عديدة ساعدت القوات الاستعمارية في

فرض هيمنتها على البلاد كان يطلق عليها الحرس الوطني بحيث كانت تقوم بعمليات التفتيش إلى جانب الجيش الفرنسي

بالخصوص في المناطق التي تكثر فيها الانتفاضات والثورات كما أوكلت اليها مهمة استخلاص الضرائب من القبائل التي تمتنع

عن الدفع إلى جانب مراقبة تحركات القبائل والاشخاص ... كانت بمثابة عيون وأذان وأقدام المؤسسة الاستعمارية. انظر :

- د/ محمد فركوس، تاريخ الجزائر،عناية،ص ص:251.-252.

08-A.N.O.M, Renault,2M79c80.16-04-1876,N:1300.

09-Ibid,22-05-1867.

*****:عكرمة الشراقة: يسكن العرش سهل الشلف الضفة اليسرى 65 كلم عن مستغانم يحده من الشمال:

عرش أولاد سيدي بوعبد الله وأولاد العباس ومن الشرق قبائل لمحال اما من الجنوب قبائل بني درقن والمكاحلية ومن الغرب

أولاد خويدم . تشمل بعضا من ارضيها سبخة بن زيان المألحة - الحمادنة حاليا- تذكر التقارير أنه شمل 300 خيمة و

140 فارس و 70 من المشاة . " تعود أصول العرش إلى عرب بني هلال وهو ينحدون من عكرمة ابن يزيد أحد فروع قبيلة

زغبة الهلالية فعند قدوم الحملة الهلالية استقرت عكرمة بناحية اليعقوبية جنوب سعيدة وذلك حتى أواسط القرن15م ونيجية

لحروب عكرمة الكثيرة ضد هوارا الامازيغية وقبائل اولاد خليف زحفت قبيلة عكرمة من منطقة اليعقوبية نحو التل وتفرعت

إلى ثلاث مجموعات :

- عكرمة الشراقة.

- عكرمة الغاربة .

- عكرمة القبالة.

حيث يلقب عكرمة الشراقة بالملاحة لاشتغالهم بتجارة الملح بالقرب من جديوية أين تنتشر أراضي الملح (السبخة) أما عكرمة الغرابة القاطنين بسهول يلل ويلقبون بالشراحة لاشتغالهم بتجارة التين المجفف، في حين عكرمة القبالة أو الفلاحة وهو الرجل المنتشرين شمال تيارت على حدود قبائل فليتا يلقبون بالسراحة لاشتغالهم بالرعي (الأغنام- الإبل)، وهناك عكرمة نتاع الحميان أو عكرمة الطراقة وهم المنتشرين بأرض حميان ومنطقة سيدي سلامة بأقصى الجنوب الغربي الوهراني ثم عادوا إلى التل زمن الباي عثمان(-).

بايعت عكرمة الامير عبد القادر ويدرج موقفها ضمن موقف مخزن ولد سيدي لعربي. انظر

- عابد، سلطنة: التراتبية الإجتماعية ببيايك الغرب وأثرها على مقاومة الامير عبد القادر 1832-

1847، ص51. اما عن أبرز القيادات المحلية في العرش القايد الطاهر بلهاشمي وينحدر من عائلة عربية عريقة ،

قسم وحدد العرش بموجب السيناتيس- كونسيلت بتاريخ 23-09-1867 إلى دواوين هما: الحرارة والحمادنة

بلغ عدد السكان سنة 1867م حسب ذات التقرير إلى 4.272 نسمة في حين بلغ سنة 1897 م 3.436

نسمة . أنظر:

B.A.O, 23-09-1867.P,

10- A.N.O.M, Renault, 2M79c80, 10-01-1877, N: 28.

11-Ibid,01-10-1877,N:948.

12-Ibid, 21-07-1879

وادرهيو: (**Inkerman**): خلق المركز الاستيطاني في 1870م على مساحة إقليمية تقدر بـ 2.652 هكتار

وسع سنة 1877م على مساحة 692 هكتار.

13-A.N.O.M, Inkermann, 2M207, Agrandissement, 01-09-1881.

